



مساهمة تثمين المنتوجات الفلاحية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

The contribution of the valorization of local agricultural production to sustainable development in Algeria

مجاهداوي سامية*

ثابت أول العشعاشي وسيلة

مخبر البحث في إدارة الأفراد والمنظمات،

مخبر البحث في إدارة الأفراد والمنظمات،

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

samia.medjahdaoui@univ-tlemcen.dz

tabet_wassila@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2025/02/09

تاريخ القبول: 2025/11/12

تاريخ النشر: 2025/12/04

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مسألة التنمية المستدامة وواقع المنتجات المحلية في الجزائر، والتي أصبحت موضع نقاش العديد ومحل اهتمام العديد من الباحثين في هذا المجال (Sahli 2009 et 2013)، (Cheriet 2017) بمهدف محاولة فهم العلاقة بينهما، خصوصا بعد إعتداد تثمين المنتجات الفلاحية المحلية من قبل العديد من الجهات الفاعلة محليا في بلدان أخرى كأحد الركائز المهمة التي تعتمد عليها في تحقيق التنمية مستدامة، وعليه سنحاول من خلال بحثنا التطرق في الجزء الأول إلى التنمية المستدامة والتنمية المستدامة في القطاع الفلاحي بالخصوص، . في الجزء الثاني إلى تثمين المنتوجات المحلية في الجزائر من خلال عرض أهم المحطات التي مرت وما هو واقعها وأهم المشاكل التي تواجهها، لنخلص في الأخير إلى إظهار مدى استطاعة عملية تثمين المنتجات الفلاحية في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الفلاحية.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة؛ تنمية مستدامة فلاحية؛ تثمين؛ منتوج فلاحية؛ منتجات محلية.

Abstract :

This study aims to shed light on the issue of sustainable development and the reality of local products in Algeria, which has become the subject of discussion of many and the focus of interest of many researchers in this field (Sahli 2009 et 2013), (Cheriet 2017) with the aim of trying to understand the relationship between them, especially after the adoption of local products by many local actors in other countries as one of the important pillars on which it depends in achieving sustainable development, so we will try through our research to address in the first part to Sustainable development and sustainable development in the agricultural sector in particular, and then after in the second part on the valorization of local products in Algeria by presenting the most important stations that have passed, what is their reality and the most important problems they face, to conclude in the end to show the extent to which the process of valuing agricultural products can achieve sustainable development in agricultural areas.

Key Words: Sustainable development; Sustainable development in agriculture; Valorisation; Agricultural products; Local products.

JEL Classification: O13, Q01, Q13.

*مرسل المقال: مجاهداوي سامية (medjahdaouisamia@gmail.com)



المقدمة:

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة محل إهتمام العديد من الأطراف والباحثين في مجالات وقطاعات مختلفة، ذلك أن مفهوم التنمية المستدامة يجمع مجموعة من القيم والمبادئ التي لها أبعاد اقتصادية، اجتماعية وبيئية أيضا. غير أن في الواقع أثبتت الدراسات الحديثة من قبل الباحثين والأطراف الفاعلة في مجال التنمية المستدامة مدى إخفاق البرامج والمخططات السابقة في تحقيق التنمية المستدامة في العديد من المناطق لا من خلال الحفاظ على الفرد والبيئة من جهة، ولا على الحفاظ على التوازن البيئي من جهة أخرى.

وعليه أصبح اليوم العمل على إعادة ذلك التوازن وهذا من خلال الحفاظ وتأمين المنتجات المحلية وخصوصا الفلاحية، وذلك من خلال تقديم منتجات فلاحية محلية تعبر عن أصالة كل منطقة مع إحترام الشروط والمعايير الاقتصادية والاجتماعية وخاصة البيئية لكل منطقة، ومن جهة أخرى قدرتها على تلبية إحتياجات ومتطلبات المستهلكين.

ومن خلال إطلاعنا على الأدبيات و الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة وتأمين المنتجات الفلاحية المحلية نجد أن معظمها يدعو إلى ضرورة إشراك جميع الأطراف الفاعلين في إنتاجها من أجل تأمين هاته المنتجات أولا ومن ثم العمل على تحقيق تنمية مستدامة في المناطق الريفية (Sahli Z., 2009، Cheriet، 2017).

كما يرى (Godard, 1994) أن التنمية المستدامة تدور في الأساس حول ثلاث نقاط رئيسية وهي تحديد مجال التخصص، مراعاة طبيعة البيئة عند وضع الرؤية المستقبلية للتنمية بالإضافة إلى نسج علاقة بين الفرد، المنتج والبيئة. وعليه سنحاول من خلال بحثنا هذا الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف يمكن لعملية تأمين المنتجات الفلاحية أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تأمين المنتجات الفلاحية المحلية في الدفع بالتنمية المستدامة في المناطق الريفية، ذلك أن هذه المنتجات تنتج محليا والحفاظ عليها يساهم في الحفاظ على خصوصية هاته المناطق الريفية من جهة أخرى ومن جهة أخرى فإن هذا يساهم أيضا في تحقيق تنمية مستدامة.

أهداف الدراسة:

- معرفة ماهي أهم النقاط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في القطاع الفلاحي.

- معرفة ماهو واقع تأمين المنتجات الفلاحية في الجزائر

- التعرف على سبل تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تأمين المنتجات الفلاحية.

هيكل الدراسة: تم تنظيم المقال كما يلي:

- التعرف على المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة والتنمية المستدامة في القطاع الفلاحي.

- التطرق إلى واقع المنتجات الفلاحية في الجزائر من خلال مؤشرات كمية.

- التطرق إلى عملية تأمين المنتجات الفلاحية في الجزائر وماهي أهم الصعوبات التي تواجهها.

- علاقة تأمين المنتجات المحلية بتحقيق التنمية المستدامة.



I- التنمية المستدامة والتنمية الزراعية المستدامة:

إن موضوع التنمية المستدامة يشمل العديد من المجالات لذا سنحاول التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة في الأول ثم سنحاول التطرق إلى التنمية المستدامة في القطاع الفلاحي.

1- مفهوم التنمية المستدامة:

بلغ النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة خلال الفترة 1946-1975 ذروته وتحسنت الظروف المعيشية لسكانها، وهذا ما دفع بالمفكرين والمتخصصين خلال ستينيات القرن العشرين، إلى التفكير في مدى استمرارية هذا النمو وإلى أي مدى تدوم استمراريته، إذ تم تأسيس نادي روما في عام 1968 وتوجت مداولاته في عام 1972 بنشر تقرير أعده Donnella et Dennis Meadows بعنوان "حدود النمو"، وقد تناول التقرير التناقض بين النمو الديموغرافي والموارد المتاحة من خلال إدخال عامل تلوث النظام البيئي الذي يؤدي إلى إفقار الموارد وارتفاع الأسعار، وهذا الذي بدوره ما أدى إلى الدعوة إلى مراعاة الجانب البيئي في عملية التنمية وعبر عن ذلك من خلال مصطلح (écodéveloppement) في مؤتمر ستوكهولم في 1972 (Nicol, 2007).

لتأتي الصدمات النفطية في عامي 1973 و 1979 عن الحدود الأولى للنفط، إذ أظهرت أن النفط لا يمكن أن يكون أساس لتحقيق النمو الاقتصادي لأنه كغيره من الموارد الأرضية الأخرى، متوفر بكميات محدودة وغير متجددة. وعليه فإن التنمية، مهما كان تعريفها، تستدعي تحليلاً منهجياً لعوامل عديدة ومتنوعة التي تتحكم في اتجاه التغيير والتقدم الاقتصادي والبيئي والاجتماعي وتتمحور التنمية المستدامة حول ثلاث وظائف أساسية تحديد مجالات تخصص التحليلات؛ ومراعاة البيئة وإدماجها في رؤية مستقبلية للتنمية الاقتصادية؛ ونسج الصلة بين العلاقات بين الشمال والجنوب والبيئة (Godard, 1994).

ومن هنا تأتي الحاجة إلى مفهوم جديد يمكن تكراره وتغييره على مر الزمن، وهو ما يعني التقدم المستمر. وبالمناسبة، كانت رئيسة الوزراء النرويجية، Gro Harlem Brundtland، أول من قدم التنمية المستدامة في تقريرها المقدم إلى اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية عام 1987 (Erramy، و Rhabra، Choukri، Ahrouche). وتم تعريفها بأنها "التنمية التي تهدف إلى تلبية احتياجات في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على هذا التعريف في قمة الأرض في ريو (Rio) التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة في عام 1992، عندما تم تعريف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تحترم البيئة وتتسم بالكفاءة الاقتصادية والأخلاقية الاجتماعية" (Brundtland, 1987).

2- مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:

تعرف الزراعة المستدامة بالزراعة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أشكالها ومجالاتها، فهي لم تعرف من قبل المفكرين والمختصين بصفة واضحة، فقد عرف hansen (1996) «الزراعة المستدامة على أنها الزراعة التي تملك القدرة على البقاء والاستدامة عبر الزمن، وتمكنها من تلبية حاجات الأفراد والكائنات (Lairez, Feschet, Aubin, Bockstaller, & Bouvarel, 2015)



كما تعرف التنمية الزراعية المستدامة على أنها عملية إدارة معدلات النمو حيث تهدف إلى زيادة معدلات الدخل الفردي الحقيقية على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما عن طريق زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، أو بتكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي لاستغلال أمثل (بوسكار، بن عزة، و دلال، 2022)

2-1-أبعاد التنمية الزراعية المستدامة:

- حددت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) أبعاد التنمية الزراعية المستدامة في ثلاثة أبعاد وهي:
 - الاقتصادية: أي قابلية الإنتاج لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الغذاء للأجيال الحالية والمستقبلية.
 - البيئية: المحافظة على الصحة البيئية .
 - الاجتماعية : من خلال تحسين جودة الحياة لسكان الريف .
- يساهم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في القضاء على الجوع والفقر ،الحد التغيرات البيئية وضمان الرفاهية (FAO, 2023)

2-2-أهداف التنمية الزراعية المستدامة:

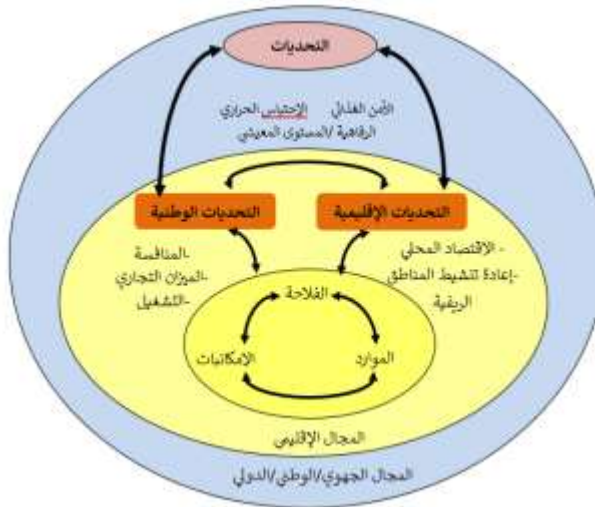
- حددت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) أهداف التنمية الزراعية المستدامة كمايلي:
- التنمية الزراعية المستدامة تعمل على المحافظة على سلامة النظام البيئي، وتسيير الموارد المائية، الأراضي وكل الموارد الطبيعية بشكل عقلاني لضمان الأمن الغذائي العالمي.
- لتحقيق تنمية زراعية مستدامة يستوجب العمل على تلبية حاجات الأجيال الحالية والقادمة من سلع وخدمات، مع ضمان تحقيق مردودية عالية، سلامة بيئية وعدالة اجتماعية واقتصادية.
- إن تحقيق تنمية زراعية مستدامة يهدف إلى العمل على استغلال أمثل للموارد، حماية البيئة.
- تطوير والبحث عن إيجاد التدابير والحلول التي تهدف إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة تتلائم وتناسب امكانيات وتطلعات مهارات المزارعين المحليين وسكان المناطق الريفية.
- توفير فرص عمل دائمة ولائقة ومداخل كافية تضمن مستوى معيشي أحسن لكل الفاعلين في القطاع الفلاحي.
- تتطلب التنمية الزراعية المستدامة نظامًا حكوميا تعمل فيه سياساته التجارية على تحقيق الأمن الغذائي وتصمم سياساته الزراعية على تعزيز وترقية الأسواق الزراعية المحلية والإقليمية لدعم قدراتها التنافسية.

2-3-تحديات التنمية الزراعية المستدامة في القطاع الفلاحي:

يعتبر المشاركة للقطاع الفلاحي في مشروع التنمية المستدامة في مجال إقليمي محلي تحدي بذاته، فعلى الصعيد المحلي فإن النشاط الفلاحي عموما يسعى إلى المشاركة إلى تحقيق نمو اقتصادي محلي، جهوي أو محلي، أيضا إلى توفير مناصب شغل.

- العمل على الحد من خطر الآثار السلبية العامة والخاصة للتغيرات المناخية والبيئية والكوارث الطبيعية.
- وعليه توضيح مختلف التحديات التي تواجه التنمية المستدامة الفلاحية في الشكل التالي:

الشكل رقم 1: مساهمة الفلاحة في تحقيق التنمية المستدامة و التحديات التي تواجهها



المصدر : Juliette Lairez ;Pauline Feschet ;Joel Aubin ;Christiane Bockstaller ;Isabelle Bouvarel
(2015) ;Agriculture et développement durable -Guide pour l'évaluation multicritère, Edugari
édition Edition Quae, page 22.

II- المؤشرات الكمية للقطاع الفلاحي في الجزائر :

تبلغ المساحة الزراعية الإجمالية (S.A.T) Superficie Agricole Totale في الجزائر حوالي 44 مليون هكتار، أي ما يعادل 18,5% من المساحة الإجمالية المقدرة بـ 238 مليون هكتار ، وتنقسم إلى:

-أراضي رعوية: وهي الأراضي التي لم تُمارس عليها أي زراعة لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وتُستخدم لرعي الحيوانات وهي تمتد على مساحة تقدر بـ 32.75 مليون هكتار أي ما يمثل 74.5% من المساحة الزراعية الإجمالية.
-الأراضي غير المنتجة: وتشمل هذه الأراضي المزارع، المباني، الساحات، الطرق، القنوات، الأودية... إلخ، وتقدر مساحتها بـ 2.6 مليون هكتار، أي ما يمثل 6,0% من S.A.T.

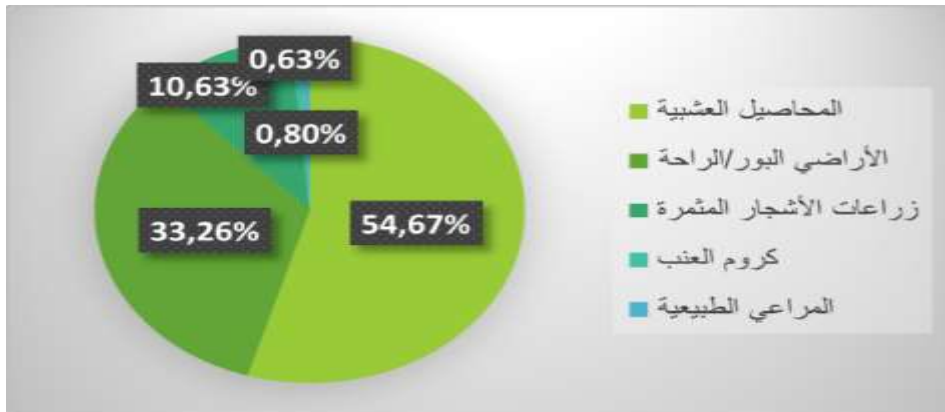
-المساحة الزراعية المستغلة (S.A.U): Superficie Agricole Utile وهي الأراضي مستغلة بشكل منتظم منذ أكثر من 5 سنوات، وتبلغ مساحتها حوالي 8.56 مليون هكتار أي ما يعادل 19,5% من S.A.T ، وتتنوع كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 01: "توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر"

النوع	النسبة من المساحات الصالحة للزراعة	المساحة
المحاصيل العشبية	4,68 مليون هكتار	54,67 %
الأراضي البور/الراحة	2,85 مليون هكتار	33,26 %
زراعات الأشجار المثمرة	910,322 هكتار	10,63 %
كروم العنب	68,649 هكتار	0,80 %
المراعي الطبيعية	54,117 هكتار	0,63 %

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية MADR لسنة 2019 من الرسم البياني التالي نلاحظ أن الجزء الأكبر من الأراضي الصالحة للزراعة SAU مخصص للمحاصيل العشبية والمتمثلة في القمح والشعير والمحاصيل الموسمية أيضا، ثم تليها بعد ذلك الأراضي البور بنسبة 33.26% وهذا ما يعكس عدم استغلال الأراضي الفلاحية بالشكل الجيد.

الشكل 2: "نسب توزيع المساحة الزراعية المستغلة في الجزائر"



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01

يوضح الشكل البياني التركيبة العامة لإستغلال المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر من خلال نسب توزيع مختلف الأنشطة الزراعية، ويتبين من خلاله أن نسبة المحاصيل العشبية والتي تشمل الحبوب مثل القمح، الشعير والشوفان..... تمثل أكبر حصة بنسبة تفوق نصف المساحة الصالحة للزراعة (54.67 %)، هذه النسبة تعكس الطابع التقليدي للقطاع الفلاحي في الجزائر والذي يقوم على أساس الزراعات المطرية الموسمية خاصة في المناطق السهلية والهضاب العليا والتي تمثل بدورها نسبة 10% من المساحة الإجمالية، أما بالنسبة للأراضي البور والتي تمثل 33.26 % من المساحة الزراعية المستغلة، فإن هذه النسبة تعكس ضعف الاستغلال الزراعي وضعف الاستثمار الفلاحي إذ يمكن استغلال هذه الأراضي نحو الزراعات المستدامة أو الزراعات البديلة كزراعة النباتات الطبية أو العطرية، في حين أن زراعة الأشجار المثمرة والتي تمثل نسبة 10.63 % فهي زراعات تمتاز بعائد إقتصادي عالي وتمثل محورا مهما في استراتيجية



التممين للمنتجات الفلاحية كالزيتون، الحمضيات، التين، التمور.....، ومن جهة أخرى لها دور إيكولوجي مهم يتمثل في مقاومة التصحر وتحسين جودة وتوازن التربة في الأراضي الفلاحية، أما زراعة الكروم ورغم صغر نسبة المساحة المخصصة لها إلى أنها تمثل نشاطا فلاحيا متخصصا خاصة في المناطق الغربية من البلاد (وهران، تلمسان، تموشنت...). يتميز القطاع الفلاحي على غرار باقي القطاعات بمكانة مهمة في الاقتصاد الجزائري، ويعتبر أحد أهم الرهانات التي تراهن عليها السياسة الاقتصادية في السنوات الأخيرة، لذا سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى تطوّر المؤشرات الكمية لبعض المنتجات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2021 و2023 وهذا من خلال تحليل ثلاثة مؤشرات رئيسية تتمثل في المساحة المخصصة للإنتاج، وحجم الإنتاج الإجمالي، ومردودية الهكتار، وتضم هذه السلاسل الإنتاجية مجموعة من المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة العالية، على غرار الزيتون، التمور، التين، الخروب، المشمش، الكرز، العنب، البرتقال، والتفاح والتي تشكل أيضا عناصر محورية في مسار تميمين المنتجات المحلية وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي الجزائري في الأسواق الوطنية والدولية، كما يتيح هذا التحليل المقارن الوقوف على واقع الإنتاج الزراعي بين 2021 و 2023 ولتحليل اتجاهات النمو أو التراجع التي تعرفها مختلف الشعب الفلاحية، بما يساهم في تقييم أداء المنظومة الإنتاجية الوطنية واستشراف آفاق تطويرها في إطار التنمية الريفية المستدامة.

1- مؤشّر المساحة المزروعة:

يعتبر تحليل تطور المساحات المزروعة أداة محورية لفهم التحولات في البنية الإنتاجية فهو يسمح بتحديد الزراعات الاستراتيجية التي تشهد توسعا وتلك التي تعرف تراجعا أو ركودا كما يساهم في رسم ملامح السياسات المستقبلية وعليه سنحاول التطرق إلى تحليل المساحات المخصصة لزراعة بعض المنتجات الفلاحية في الجزائر.

الجدول 01: " مؤشرات المساحة المزروعة لبعض المنتجات الفلاحية في الجزائر بين 2021 و2023 "

المنتج	المساحة المخصصة (هكتار)		
	2023	2022	2021
المشمش	28965,0	29765,0	27185,0
الخروب	693,0	703,0	688,0
الكرز	3875,0	3803,0	3788,0
التمور	179150,0	175454,0	172033,0
التين	38374,0	40136,0	39065,0
الزيتون	482055,0	469380,0	440008,0
البرتقال	52041,0	49366,0	47269,0
العنب	64465,0	63816,0	63443,0
التفاح	32149,0	32636,0	31171,0

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.



من خلال قراءة المعطيات، يتضح أن زراعة الزيتون تحتل موقع الريادة من حيث المساحة المزروعة، إذ بلغت حوالي 482 ألف هكتار سنة 2023 مقابل 440 ألف هكتار سنة 2021 أي بزيادة تقارب 9,5 % خلال ثلاث سنوات، مما يعكس الاهتمام المتزايد الذي توليه السياسات الفلاحية لتوسيع غرس الزيتون بالنظر إلى دوره في تنويع الاقتصاد الزراعي ودعم صادرات زيت الزيتون الجزائري باعتباره منتجاً ذا بعد رمزي وثقافي واقتصادي لبعض المناطق نذكر منها منطقة القبائل.

أما زراعة النخيل فقد توسعت بنسبة قدرت بـ 4% تقريباً هذا الارتفاع يعزز مكانة الجزائر كأحد أهم المنتجين العالميين للتمور لا سيما صنف "دقلة نور"، في المقابل تسجل زراعة التين والبرتقال والعنب والتفاح مستويات متوسطة من حيث المساحة المزروعة لكنها تمثل مكونات أساسية في سلاسل القيمة الزراعية ذات البعد المحلي فقد عرفت زراعة التين زيادة طفيفة خلال هاته الفترة، حيث انتقلت المساحة من 39 ألف هكتار سنة 2021 إلى 38 ألف هكتار سنة 2023، ما يعكس استقراراً نسبياً في هذا النشاط رغم محدودية الدعم الموجه له.

أما زراعة البرتقال فقد شهدت تطوراً ملحوظاً بلغ حوالي 10% خلال هاته الفترة، لتصل إلى أكثر من 52 ألف هكتار سنة 2023، مما يدل على ديناميكية قطاع الحمضيات في مناطق الساحل الجزائري.

أما بالنسبة لزراعة الكروم وأشجار التفاح، فقد حافظت على استقرارها النسبي خلال السنوات الثلاث، وهو مؤشر على استمرار هذا النشاط في المناطق التقليدية للكروم (مثل تلمسان، مستغانم، عين تيموشنت، وتيبازة)، في الهضاب العليا والمرتفعات بالنسبة للتفاح.

أما المنتجات الأقل انتشاراً من حيث المساحة، مثل المشمش والكرز والخروب، فإنها رغم محدودية حجمها مقارنة بباقي الزراعات إلا أنها تمثل قيمة نوعية عالية خاصة في إطار تثمين المنتجات الجبلية والمحلية وهو ما يعكس الطابع الخاص لهذه الزراعات المرتبطة بالمناطق الجبلية والساحلية.

2- مؤشر الإنتاج:

يعتبر مؤشر الإنتاج الزراعي من أبرز المؤشرات الكمية التي تستخدم لقياس أداء القطاع الفلاحي وتقييم تطوره فهو يُعبر عن حجم الناتج الزراعي الكلي أو حسب نوع المحاصيل خلال فترة زمنية محددة، تعكس قيمة هذا المؤشر مستوى القدرة الإنتاجية للنظام الزراعي ومدى فعالية استغلال الموارد الطبيعية (الأرض، الماء، اليد العاملة) والتقنيات المستعملة في العمليات الفلاحية كما يعد أداة أساسية في تحليل السياسات الزراعية وتقدير مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام وتحقيق الأمن الغذائي.



الجدول 02: " مؤشرات الإنتاج لبعض المنتجات الفلاحية في الجزائر بين 2021 و 2023 "

المنتج	الإنتاج (طن)		
	2023	2022	2021
المشمش	205996,4	205996,4	189724,0
الخروب	3424,3	3387,0	3219,0
الكرز	11584,5	11160,3	11178,0
التمور	1324767,0	1244466,9	1188803,0
التين	116183,2	115170,4	107266,0
الزيتون	904013,5	847031,8	704619,0
البرتقال	1359555,7	1245387,7	1137191,0
العنب	619740,2	619317,7	630022,0
التفاح	575880,9	549391,7	522317,0

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

من خلال جدول تطور الإنتاج لعدد من المنتجات الفلاحية ذات القيمة المضافة العالية في الجزائر وخلال السنوات 2021-2022-2023 يمكن القول أن إنتاج التمور حيث ارتفع الإنتاج من 1,188,803 طن سنة 2021 إلى 1,324,767 طن سنة 2023 أي بمعدل نمو يقارب 11,4% خلال ثلاث سنوات مما يعكس نجاح السياسات الزراعية في تعزيز إنتاج التمور خصوصاً صنف دقلة نور ولتأكيد مكانة الجزائر ضمن المنتجين العالميين. كما أن البرتقال والزيتون بدورهما سجلا زيادات ملموسة في الإنتاج، حيث ارتفع إنتاج البرتقال من 1,137,191 طن سنة 2021 إلى 1,359,555 طن سنة 2023 أي بمعدل نمو قدر بحوالي 19,5%، بينما زاد إنتاج الزيتون من 704,619 طن إلى 904,013 طن بمعدل 28,3% هذا يشير إلى أهمية زراعة الحمضيات والزيتون في الاقتصاد الوطني.

أما إنتاج المشمش والخروب والكرز فتظهر زيادات طفيفة أو استقرار نسبي فالمشمش ارتفع من 189,724 طن إلى 205,996 طن، والخروب من 3,219 طن إلى 3,424 طن، والكرز فقد حافظ على استقراره خلال هاته السنوات، هذه الزراعات على الرغم من حجمها المحدود إلا أنها تمثل منتجات نوعية للمناطق الجبلية والمناطق المتخصصة.

وبالنسبة لإنتاج التين، العنب والتفاح أظهرت بدورها استقراراً نسبياً، حيث تراوح إنتاج التين بين 107,266 و116,183 طن، والعنب بين 630,022 و619,740 طن، والتفاح بين 522,317 و575,880 طن هذا يعكس المحافظة على مستويات الإنتاج التقليدية في المناطق المعروفة بزراعات هذه الفواكه، رغم بعض التحديات المتعلقة بالتحويل والتسويق.



3-مؤشر المردودية:

يعد مؤشر المردودية الزراعية من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم الأداء التقني والإنتاجي في القطاع الفلاحي فهو يقيس كمية الإنتاج المتحصل عليها من وحدة المساحة المزروعة (عادة بالكيلوغرام أو الطن للهكتار الواحد)، مما يجعله مقياسا مباشرا لمدى كفاءة استخدام الموارد الأرضية والزراعية.

الجدول 03: " مؤشرات المردودية لبعض المنتجات الفلاحية في الجزائر بين 2021 و 2023 "

المنتج	المردودية (كغ/هكتار)		
	2023	2022	2021
المشمش	6924,5	6920,7	6979,1
الخروب	4941,4	4821,0	4678,8
الكرز	2989,6	2934,7	2950,9
التمور	7394,7	7092,9	6910,3
التين	3027,7	2869,5	2745,9
الزيتون	1875,3	1804,6	1601,4
البرتقال	26124,7	25227,7	24057,7
العنب	9613,7	9704,8	9930,5
التفاح	17912,9	16834,0	16756,3

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

يعكس الجدول تطور مردودية مجموعة من الزراعات المثمنة في الجزائر خلال الفترة 2021-2023، وهو مؤشر أساسي على مستوى الإنتاجية وجودة الأداء التقني في القطاع الزراعي.

فالحمضيات ممثلة بالبرتقال في صدارة الزراعات من حيث المردودية، إذ ارتفعت مردودية الهكتار الواحد من 24075.7 كغ/هكتار سنة 2021 إلى 260124.7 كغ/هكتار سنة 2023، أي بمعدل نمو قدره حوالي 8,6% هذا التطور جاء نتيجة لتحسن الممارسات الزراعية واستعمال التقنيات الحديثة في السقي والعناية بالأشجار، خاصة في مناطق الساحل ذات الإنتاج المكثف.

التفاح بدوره سجل إرتفاع نسبي بمردودية بلغت 17913 كغ/هكتار سنة 2023 مقابل 16,756 كغ/هكتار سنة 2021 أي بزيادة تقدر بـ 6,9%، ما يعكس تحسن الظروف التقنية والإنتاجية خاصة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الباردة أما الكروم سجل مردودية شبه مستقرة تراوحت بين 9931 و 9613 كغ/هكتار، وهو ما يشير إلى ثبات الأداء الإنتاجي في مناطق الكروم التقليدية، رغم التحديات المرتبطة بتقلب المناخ وتراجع بعض الاستعمالات الصناعية.



بالنسبة للتمور فقد ارتفعت المردودية من 6910 كغ/هكتار سنة 2021 إلى 7395 كغ/هكتار سنة 2023، أي زيادة بنحو 7%، ما يؤكد الجهود المبذولة في تحسين تقنيات العناية بالنخيل في الجنوب. الزيتون بدوره عرف تطوراً ملحوظاً في المردودية من 1601 كغ/هكتار سنة 2021 إلى 1875 كغ/هكتار سنة 2023 أي بمعدل 17% وهو مؤشر على فعالية برامج الغرس الحديثة واستعمال الأصناف المحسنة في بعض المناطق أما المنتجات المتبقية فقد أظهرت مردودية متوسطة إلى ضعيفة نسبياً، رغم تسجيل زيادات طفيفة خلال الفترة.

III-تثمين المنتجات المحلية:

أصبح الإنتاج الزراعي والغذائي المحلي وحمايتهما القانونية موضوع اهتمام متجدد من المجتمع وقضايا دولية في سياق مفاوضات هيئات دولية وعلمية أهمها منظمة التجارة العالمية Organisation Mondiale du Commerce (OMC) إذ عملت هذه الأخيرة على تأسيس مبدأ العلاقة بين العوامل الطبيعية والبشرية خلال تسميات المنشأ (AO)، التي تهدف إلى حماية الاسم والمنشأ لهاته المنتجات المحلية.

وقد اهتم العديد من التخصصات العلمية بهذه الظاهرة منها (علم الزراعة، والاقتصاد، والتاريخ، والجغرافيا، والإثنولوجيا على وجه الخصوص). وقد يشارك بعضها في تطوير هذه المنتجات أو حمايتها قانونياً. يركز الإثنولوجيا والجغرافيا، اللذان يهتمان بدراسة العلاقة التي تربط المجتمعات بالطبيعة، على موضوع "منتجات الأرض" (المنتجات المحلية)، والتي يعرفها بإيجاز أنها: "المنتجات الزراعية والغذائية التي تشكل جزءاً من مكان ما، والتي يكون إنتاجها له تاريخ طويل ويقوم على ممارسات جماعية" (Marchesnay, Bérard, و Delfosse, 2004).

1-تثمين المنتجات المحلية في الأدبيات:

يمكننا الإشارة إلى مصطلح "المجال المحلي" (terroir). هذا المفهوم، المستخدم على نطاق واسع في اللغة الفرنسية، ليس له ما يعادله في اللغات الأخرى.

ويشمل هذا المصطلح بدوره مجموعة من المفاهيم منها: تاريخ المجتمع المحلي، وتقاليده التي تنعكس في معارفه واستخداماته، وإنتاجاته المحددة التي تشكل سلماً عامة وتنتج منتجات لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. إن مصطلح "منتجات الأرض" هو اسم شائع، ونقترح إعطائه معنى تشغيلياً مشابهاً لآليات AOC (Appellation d'Origine Contrôlée)

وقد عرفت اللجنة الفرنسية للتنمية المستدامة (La commission française du développement durable) المجال المحلي على أنه "منطقة إقليمية تشكل قيمها التاريخية ثمرة علاقات معقدة وطويلة الأمد بين الخصائص الثقافية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وعلى عكس المناطق الطبيعية ذات التأثير البشري الضئيل، يتشكل المجال المحلي على أساس علاقة خاصة بين المجتمعات البشرية والبيئة الطبيعية التي شكلت هذه المناطق. وبالنظر إليها من منظور عالمي، فهي تحافظ على التنوع البيولوجي والتنوع الاجتماعي والثقافي، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة"



وعرف INAO (Institut National de l'origine et de qualité) المجال المحلي على أنه "نظام تنشأ في إطاره تفاعلات معقدة بين مجموعة من العوامل البشرية (التقنيات والاستخدامات الجماعية) والإنتاج الزراعي والبيئة المادية (الإقليم). وأن أي مجال محلي أو إقليمي يثمن بمنتج يضفي عليه الأصالة (المنطقة)" (Bérard & Marchenay, 2007).

2- أهمية تثمين المنتجات المحلية:

وبهذا المعنى، تكمن أهمية تثمين المنتجات المحلية في كونها استجابة لتحديات التنمية الإقليمية المستدامة والمتوازنة. كما أنها تمكن التنمية المحلية والريفية في المناطق الريفية الصعبة (السهوب والصحاري والجبال)، حيث أن المنتجات المحلية تتسم بالمرونة في التغيير، مع احترام التقاليد، والابتكار مع احترام هوية المنتج، والتكيف مع التوقعات الاجتماعية (Allaire, 2010).

- تثمين المنتجات المحلية تمكن من تشكيل مرجعاً تقنياً مثالياً بالنسبة لمعظم الفلاحين في هذه المناطق (وعائلاتهم)، كما لمن تمكنهم من تطوير معارفهم ودرايتهم فحسب، بل أيضاً تمكنهم من تحقيق تنمية مستدامة في هاته المناطق (Sahli Z. , 2009).

- تثمين المنتجات المحلية يسمح خلق فرص العمل والنشاط الاقتصادي في المناطق الريفية والحفاظ على خصوصيتها في المناطق التي غالباً ما تكون مهمشة اقتصادياً (Cheriet, 2017).

- عملية التثمين يمكن المنتجات المحلية من اكتساب حصة سوقية بفضل استراتيجية التمايز (La stratégie de différenciation) مما يسمح لها بسد الفجوات التي يتركها المنتجين الكبار وتمكنها من الدخول في المنافسة (Fort & couderc, 2001).

- تعتبر عملية التثمين أداة حقيقية لحماية الملكية الفكرية وضمان نقل وحماية المعرفة والممارسات الضمنية أو التقنيات الصريحة وأيضاً على حماية المنتجين من الغش والتزوير وسلب هوية وصورة المنتج أو المنطقة.

تركز بعض الأعمال على الجانب الاقتصادي لتثمين المنتجات الفلاحية المحلية، حيث تدرس دورها في تعزيز التنمية الريفية وتحفيز الاقتصاد المحلي وتسلط هذه الدراسات الضوء على الفوائد الاقتصادية لتثمين المنتجات المحلية وتعزيز دعم المزارعين المحليين إذ يساعد ترويج المنتجات المحلية على خلق أثرين غير مباشرين و هما ترويج سلة السلع من خلال خلق إيرادات إقليمية عالية (Pacqueur, 2001)، بما في ذلك المنتجات الثانوية والسياحة المحلية، وكذلك تطوير المهارات المحلية (ريادة الأعمال الجماعية، وتطوير نظم الدعم، ونقل وتراكم الخبرات) كما تساهم في زيادة مشاركة الجهات الفاعلة على مستوى تلك المناطق.



3-تثمين المنتجات الفلاحية في السياق الجزائري:

في الجزائر يعد الاهتمام بالمنتجات المحلية بالمقارنة مع دول أخرى بطيئا نوعا ما سبب في الاندثار أو التخلي عن استعمال البعض منها ، لولا جهود وسعي بعض الأطراف والفاعلين ممن يحرصون ويعملون من أجل الحفاظ على الموروث الثقافي والإجتماعي والحفاظ على المنتجات التي تعبر عن الثقافة والهوية الجزائرية كالمزارعين والمنتجين المحليين، جمعيات حماية المستهلك... الخ

من جهة أخرى عمل كطرف آخر من يهتمون بالجانب الصحي للأفراد من خلال العمل على التنبيه إلى الإستخدام المفرط وغير العقلاني للمواد الكيميائية في الزراعة والإنتاج بحجة تحسين جودة وحجم المنتجات الفلاحية ، والدعوة إلى العودة إلى استهلاك منتجات محلية، ذلك أن هذا النوع من المنتجات تتميز بكونها منتجات تتميز بطابع محلي وقادرة على تلبية الحاجيات الغذائية للأفراد المحليين بما تحمله من قيمة غذائية.

في الجانب المؤسسي، عملت الجهات المختصة في الجزائر منذ العام 1968 باصدار مرسوم لإنشاء مكتب تسويق لمنتجات الكروم ، في شهر أوت من نفس العام تم تحديد قائمة بأصناف الكروم المحلية ، ليتم بعدها في أكتوبر باصدار مرسوم يحدد شروط منح العلامات .

وفي ديسمبر من سنة 1970 تم نشر أول دفتر للشروط للحصول على التسمية بالمنشأ، مما سمح بالتعريف بسبعة (07) أنواع من الكروم وهي كروم عين بسمام البويرة، زكار (عين الدفلى)، المدينة، معسكر، والظهرة، وسفوح تلال تلمسان، وجبال تسالا بولاية بلعباس (Younsi & Benmebarek, 2022) ،وقد تضمنت هذه المعايير الأولى ماييلي: ظروف النمو؛ منطقة التوزيع؛ متطلبات الجودة الفيزيائية والكيميائية.

وخلال سنة 1973 تم تسجيل السبعة أنواع من الكروم على المستوى الدولي ليتم نشر ذلك بالجريدة الرسمية بتاريخ 16 جويلية 1976 بالقرار رقم 76-121.

من عام 1972 إلى نهاية أواخر القرن العشرين ، توقفت هذه الطفرة لأنه في النهاية لا يوجد منتج زراعي آخر ، مثل زيت الزيتون والحبوب وأشجار الفاكهة أو غيرها من المنتجات ذات الأصل الحيواني ، مثل الجبن وما إلى ذلك. تم تقييمه بنفس طريقة تقييم أصناف الكروم. ونتيجة لذلك، توقف أيضا بناء نظام لوضع العلامات وبنية تحتية للجودة تليق بالمنتجات المحلية الجزائرية.

وفي سنة 2008 وفي إطار التوجه الفلاحي والذي ينص على " إنشاء إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الزراعة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستداما بيئيا، ويضمن تعزيز النهج التشاركي الذي يفرض الالتزام الطوعي لكل الشركاء لتنمية جميع المناطق ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية البيئة الريفية"

إذ تم إصدار قانون رقم 08-16 والصادر بتاريخ 03 أوت 2008 المتعلق بالتوجيهات الزراعية والتي تشمل محورين رئيسيين وهما:

- حماية وتثمين الموارد الطبيعية.
- المحافظة وتثمين الموروث المادي وغير المادي للمناطق الريفية.



وبذلك ومن خلال هذا القانون تم التعبير على رغبة الدولة في الاستثمار والترويج للمنتجات المحلية مع الحفاظ على الخصوصيات الزراعية المحلية وتعزيز قيمة الأرض وذلك عن طريق وضع خرائط زراعية تتكيف مع خصائص هذه الأراضي وتعزيز حماية الموارد الحيوانية والنباتية بكل خصائصها الوراثية.

في 07 جويلية 2013 تم إصدار القرار التنفيذي رقم 13-260 المتضمن قرار بتشكيل لجنة تقنية للدلالة الجغرافية للمنتجات الفلاحية.، إلا النصوص التنظيمية المتعلقة بتنظيم وتشغيل وتكوين اللجنة الوطنية للتوسيم، وكذلك الموافقة على هيئة التصديق، وإجراءات وضع المواصفات والتحقق من صحتها، ومحتويات السجلات التي تعترف بعلامات الجودة، وأخيراً الخصائص التقنية والمصطلحات والرسومات (اللافتات والألوان) المستخدمة في الشعارات، كانت لا تزال ناقصة (Cheriet, 2017) إلا أنه ورغم المجهودات المبذولة من الناحية القانونية من سنة 2008 إلى سنة 2013، فإن المنتجات المحلية الجزائرية واجهتها عراقيل في الترويج والتصدير (Younsi & Benmebarek, 2022).

تعد الجزائر من البلد ان المتوسطية التي تتمتع بالمساحة الشاسعة والتباين الجغرافي الملحوظ، بإمكانيات هائلة في مجال المنتجات المحلية. ومع ذلك، لم يكن للجزائر، سوى القليل من المبادرات العملية في مجال المنتجات ذات الجودة العالية، باستثناء محاولات قليلة لترويج بعض المنتجات التي تحمل تسميات المنشأ، وقد مرت مسألة الترويج لمنتجات محلية محددة بمراحل من التوسع في فترات والتراجع في فترات أخرى.

لكن ومع بداية الألفية الثالثة، أولت الحكومة الجزائرية في برامجها الحكومية على الاهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال إعداد برامج خاصة للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية منها (PNDAR 2001, SNDAR 2003, PND 2000, PRR 2005,...)

وبالتزامن مع تنفيذ هذه البرامج، فقد سجلت عدة دراسات وبحوث في الميدان الفلاحي خاصة منها تلك المتعلقة بميدان البحث في المنتجات المحلية المعدة للتصدير مثل إنتاج الخضر والفواكه و الإنتاج الحيواني بهدف تصديرها، وقد توصلت هذه الدراسات إلى أن العديد من المنتجات المحلية ذات الجودة التي تستحق التسمين هي في الأصل غير معروفة ويرجع السبب في ذلك لعدم وجود تنسيق بين كل الأطراف الفاعلة من ومن جهة أجرى غياب البرامج وسياسات لتنظيم ذلك (Sahli Z. , 2013).

قبل ذلك وبالعودة إلى عام 2009، أشار العديد من الباحثين منهم (Sahli Zoubir) إلى عدد من المنتجات ذات إمكانات عالية منها عنب المائدة من المدينة، وزيت الزيتون من منطقة القبائل، تفاح أريس، مشمش نقاوس، خوخ بوحلو/ تلمسان، كرز مليانة،..... إلخ)، بالإضافة إلى الأصناف الأخرى من المنتجات التي لها بإقال واهتمام العديد من المستهلكين في مختلف المناطق منها زيت الزيتون والتين المجفف من منطقة القبائل، الخبز التقليدي (المطلوع)، الرشته العاصمية و القسنطينية (عجائن تقليدية تصنع باليد)، الهرماس أو الفرماس (المشمش المجفف)، الخليع (اللحم المجفف او المقدد... إلخ).

وفي سبتمبر 2014، وفي إطار شراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف وضع نظام لجودة المنتجات الفلاحية عن طريق علامات لسماوات مرتبطة بالأصل (التسمية بالمنشأ (AO)، والتحديد الجغرافي (IG)) وقد رصد له 1.5 مليون أورو



من أجل إنهاء وضع النصوص القانونية والمؤسسية من أجل تثمين المنتوجات الفلاحية التين المجفف. وفي 2015 تم تسجيل تثمين ثلاث (03) منتوجات فلاحية هي تمر دقلة نور طولقة، التين المجفف لبني معوش، زيتون المائدة لسبق، إلى جانب تمت الإشارة إلى بعض المنتوجات الأخرى التي تملك إمكانات عالية لتثمينها. سنحاول من خلال الجدول التالي عرض لمختلف المنتوجات المحلية التي تملك إمكانات عالية لتثمينها.

الجدول 4: "قائمة لبعض المنتوجات المحلية في الجزائر وإمكانات التثمين"

أصل المنتج	المنتج	الأصل الجغرافي للمنتج	ملاحظات
الحيواني	تمر دقلة نور	طولقة - بسكرة	منتجات رائدة وتحمل علامة لابل
	زيتون المائدة	سيق - معسكر	
	التين المجفف	بني معوش - بجاية	
	كرز مليانة	مليانة - عين الدفلى	منتجات محددة ومعروفة ولديها إمكانات للتثمين
	مشمش الأوراس / مسعد	الأوراس / الجلفة	
	خوخ تلمسان	تلمسان	
	تفاح تلمسان / تفاح أريس / تفاح خنشلة	تلمسان / أريس باتنة / خنشلة	
	مشمش نقاوس	باتنة	
المنتجات الصناعية / المعلبة	زيت الزيتون القبائل	تيزي وزو - بجاية	منتجات محددة ومعروفة ولديها إمكانات للتثمين لكنها متأخرة للحصول على علامة لابل (LABEL)
	البروشة	سطيف - ميله	
	المشمش المجفف	/	
	الجبن المجفف (الكليلة)	/	
	الزبدة المملحة (الدهان)	/	
الحيواني	لحوم الماشية (أولاد جلال، رامي)	الهضاب العليا، الجلفة، عين وسارة	منتجات محددة ومعروفة ولديها إمكانات للتثمين
	لحوم الماشية (الحمرا)	الأطلس الصحراوي، سعيدة، تلمسان.	

المصدر: Cheriet, Fouad(2017), La valorisation des produits de terroir en Algérie démarches en cours, contraintes institutionnelles et perspectives, working-paper – umr moisa, page 13



IV- تامين المنتج المحلي لتحقيق التنمية المستدامة:

إن تامين المنتج المحلي هو عرض قيمته المضافة التي يقدمها بالمقارنة مع المنتجات المماثلة له، لذا وحتى تتمكن من تامين أي منتج وجب أولا العمل على الحفاظ على خصائصه، واستغلال الموارد المحلية المستخدمة بشكل أمثل وإعادة إنتاجها لذا يمكن القول أن المنتج المحلي يشكل الرابط بين كلمن الفاعلين المحليين و المنطقة الجغرافية والمنتجات الزراعية والغذائية والحرفية أيضا (Khelfaoui & Hamidi, 2018) .

تأمين المنتجات الفلاحية المحلية لا يسمح فقط في تحقيق التنمية في القطاع الفلاحي فقط بل وتساهم أيضا في تنمية القطاع الاقتصادي أيضا من جهة أخرى، وعلى الصعيد الاجتماعي أيضا عن طريق إدماج كل الأطراف المحليين في تحديد الأهداف، وتحقيق العدالة الاجتماعية .

هذه المساهمة أدت إلى التفكير في تعزيز التنمية المستدامة لتلبية احتياجات الوقت الحالي مع ضمان توفيرها أيضا للأجيال القادمة (Vandecandelaere, Arfini, Belletti, & Marescotti, 2020)

تأمين المنتجات المحلية يساهم في تدعيم الثلاث الأعمدة التكميلية للتنمية المستدامة وهي:

- الإستدامة الاقتصادية: العمل على رفع دخل المنتجين وضمان رفاهيتهم، وبالتالي تحسين الاقتصاد المحلي.
- الاستدامة السوسيوثقافية: الاستدامة الاجتماعية والثقافية للمنتج المحلي، تعكس "هوية الفاعلين المحليين واعتزازهم بعملهم وثقافتهم" من خلال المعارف والتقاليد المحلية.
- الاستدامة البيئية: تحقيق الإستدامة البيئية يكمن في الحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية المحلية من منظور مستقبلي.

تساهم المنتجات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة يعتمد بالأساس على إدارة فعالة لإنتاج وترويج لهاته المنتجات، ولتحقيق ذلك نحتاج إلى تعزيز الروابط بين الأطراف الفاعلة المحلية وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، إن تحقيق التنمية المحلية المستدامة تركز على بالأساس على عملية تقديم منتجات محلية ذات جودة والعمل على الترويج لها وفق نظام خاص يقوده مجموعة مختصين يعملون بشكل متناسق وفعال (Sahli Z., 2009).

لطالما كانت الزراعة والحرف اليدوية مصدر عيش سكان الريف. وغالبا ما تكون منتجات هذين النشاطين ذات نوعية جيدة، وبالتالي ساعدت على زيادة الوعي بالمواقع الجغرافية والتقاليد لهؤلاء السكان، وقد تم تطوير خصوصية المنتجات من المناطق الريفية، التي تم تصورها من خلال خصوصياتها المادية والثقافية، بهدف رفع مكانتها وخلق قيمة مضافة مما دفع العديد من البلدان إلى الترويج للمنتجات المحلية من خلال إعطاء تعبير ملموس عن صفاتها الخاصة.



الخاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن العديد من المنتجات المحلية أصبحت في حاجة ملحة للترويج ولطالما حاولت الجهات الفاعلة الترويج لمنتجاتها، لكنها لم تنجح في وضع علامات عليها، بالرغم من أن منتجاتهم ذا سمعة جيدة. ومع ذلك، فقد كشف الوضع الحالي عن عدد من الصعوبات التي تعيق تثمينها و تطورها، وقد دفعت هذه الصعوبات العديد من البلدان إلى الترويج للمنتجات المحلية من خلال التركيز على إعطاء تعبیر ملموس عن خصائصها المحددة التي تمثل قيمتها المضافة بالمقارنة مع المنتجات المنافسة.

إلا أنه ورغم أن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية طموحة وقد أحدثت تغييرا في القطاع الزراعي على وجه الخصوص، لكن لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به إلا أنها تعتبر غير كافية، ذلك أنه أصبحت القدرة التنافسية ذات أهمية متزايدة، حيث بدأت دول جديدة تبدي اهتماما بدورها بتقديم منتجات محلية ذات قدرة تنافسية عالية، ومن جهة أخرى يمكن القول إن عملية تثمين المنتجات الفلاحية لازالت ضعيفة في الجزائر ويرجع السبب في ذلك إلى عدة أسباب أهمها عدم مشاركة كل الأطراف الفاعلين باعتبار أن عملية تثمين المنتجات يعتبر مشروع يتطلب مشاركة عدة أطراف فيه، بالإضافة إلى الصعوبات والقيود التنظيمية والمؤسسية وعدم وجود تنسيق ومتابعة بين مختلف الأطراف على المستوى المحلي.

كل هذه الصعوبات ساهمت في عدم تثمين المنتجات الفلاحية وبالتالي صعبت من مهمة تحقيق تنمية مستدامة في المناطق الفلاحية باعتبار أن تثمين هذه المنتجات لا يعنى بتثمين المنتج في حد ذاته وفقط بل وأيضا تثمين كل المنطقة المنتجة اقتصاديا واجتماعيا، خلق مناصب الشغل للبد العاملة المحلية، الحفاظ على البيئة المحلية، الحفاظ على الموروث الثقافي والمعرفي لكل منطقة، لذا يمكن القول أن عملية تثمين أصبحت اليوم ضرورة حتمية من أجل تحقيق تنمية مستدامة، وقد اثبتت نجاحتها في العديد من الدول.

قائمة المراجع:

- ربعة بوسكار، هشام بن عزة، و العابدي دلال. (2022). التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر. مجلة دفاتر اقتصادية، الصفحات 117-128.

- Bérard , L., & Marchenay, P. (2007). Produits de Terroir Comprendre et agir. 01000 Bourg-en-Bresse: UMR Eco-Anthropologie et Ethnobiologie Centre national de la recherche scientifique Alimentec.
- Ahrouche, S., Choukri, M., Rhabra, S., & Erramy, K. (s.d.). Produits de terroir au service du développement durable dans la région Souss-Massa : cas de l'union descoopératives des femmes d'Argane Tissaliwine. Moroccan Journal of Business Studies (MJBS), Vol 1 Issue 1, pp. 209-232.
- Allaire, G. (2010). Produits de terroir : dimensions culturelles et attentes sociétales. Séminaire international d'Antalya:Indication géographique ,dynamiquesocio-economiques et patrimoine,bio-culturel en turquie et dans les pays mediterranees, (pp. 1-10). Consulté le Décembre 16-18, 2010



- Bérard, L., Marchesnay, P., & Delfosse, C. (2004). les"produits de terroirs: de la recherche à l'expertise. *Ethnologie française*, 34, pp. 591-600. doi: <https://doi.org/10.3917/ethn.044.0591>
- Brundtland, G. H. (1987). Consulté le 05 02, 2024, sur <https://www.are.admin.ch/are/fr/home/media-et-publications/publications/developpement-durable/brundtland-report.html#:~:text=Le%20Rapport%20Brundtland%20constate%20que,durables%20pratique%C3%A9s%20dans%20le%20Nord>.
- Cheriet, F. (2017). La valorisation des produits de terroir en Algérie:démarche en cours contraintes institutionnelles et perspectives. 2nd colloque international sur "la promotion des produits de terroir dans une logique de développement durable". 2017-2, p. 8. LEREMOS,université d'Agadir: UMR MOISA. Consulté le 11 18-19, 2016
- FAO. (2023, janvier). Consulté le 05 05, 2024, sur <https://www.fao.org/agrovoc/index.php/fr/concepts-of-the-month/agriculture-durable>
- Fort , F., & couderc, J.-P. (2001). Le terroir: un avantage concurrentiel à l'exportation?Le cas des entreprises agro-alimentaire du Languedoc-Roussillon. *Economie rurale*(N°264-265), pp. 46-59. doi:<http://doi.org/10.3406/econu.2001.5256>
- Godard, O. (1994, Octobre). Le développement durable:Paysage intellectuel. *Natures Sciences Sociétés*, pp. 309-322.
- Khelfaoui, M., & Hamidi, Y. (2018). Contribution de l'entrepreneuriat à la promotion des produitsde terroir (PDT) el Algérie cas de filère oleicole de la région de Tizi-Ouzou. *International Journal of Economics & Strategic Management of Business Process (ESMB)*, Vol.14 , pp. 85-95.
- Lairez, J., Feschet, P., Aubin, J., Bockstaller, C., & Bouvarel, I. (2015). *Agriculture et développement durable -Guide pour l'évaluation multicritère*. Dijon cedex / Versailles cedex: Educagri éditions- Editions Quae.
- Nicol, J.-P. (2007, Juin). Naissance et formation du concept de développement durable : une approche historique. 4D-l'Encyclopédie du développement durable - Edition des récollets(N°50), pp. 1-7.
- Pacqueur, B. (2001, Janvier-Février). Qualité et développement territorial : l'hypothèse du panier de biens et de services territorialisés. *Economie Rurale* 261, pp. 37-49.
- Sahli, Z. (2009). Produits de terroir et développemen t l ocal en Al géri e : cas des zon es ru ral es de mon tagn es et de pi émon ts. In : Tekelioglu Y. (ed.), Ilbert H. (ed.), Tozan li S. (ed.). *Options Méditerranéennes : Série A. Séminaires Méditerranéens*; n. 89). Séminaire international sur Les Produits de Terroir, lesndications Géographiques et le Développement Local Durable des Pays Méditerranéens,24-26/04/2008, Antalya (Turquie), pp. 305-338.
- Sahli, Z. (2009). Produits de terroir et développement local en Algérie : cas des zones rurales de montagnes et de piémonts. In : Tekelioglu Y. (ed.), Ilbert H. (ed.), Tozan li S. (ed.). *Options Méditerranéennes : Série A. Séminaires*



Méditerranéens; n. 89). Séminaire international sur Les Produits de Terroir, les indications Géographiques et le Développement Local Durable des Pays Méditerranéens, 24-26/04/2008, Antalya (Turquie), pp. 305-338.

- Sahli, Z. (2013). Contraintes et possibilités ouvertes à la construction d'un signe officiel de qualité/une indication géographique pour la datte "Deglet Nour" de Timacine (Sud Algérien). Options Méditerranéennes: Série A Séminaire Méditerranéens (n 104), pp. 157-164.
- Vandecastelaere, E., Arfini, F., Belletti, G., & Marescotti, A. (2020, Novembre). Territoire, Produits et acteurs locaux: des liens de qualité Guide pour promouvoir la qualité liée à l'origine et des indications géographiques durables. FAO et SINGER-GI.
- Younsi, a., & benmebarek, a. (2022, 07 06). L'impact du système qualité sur la valorisation des produits de terroirs et le développement rural. Les Cahiers du Cread, Vol. 38 (n° 03), pp. 441-471. Récupéré sur <https://dx.doi.org/10.4314/cread.v38i3.16>.